دورالصياغة القانونية الجيدة في تفعيل الجودة في القاعدة القانونية .

The role of good legal drafting in activating quality in the legal base

الدكتورة /قادري أمال –أستاذة مشاركة جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة–

amelkadri805@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
2022-05-24	2022-08-11	2022-12-31

الملخص:

إن الاهتمام بجودة الصياغة القانونية يسعى نحو الوصول إلى تطبيق دولة القانون ، وذلك من خلال سن تشريع جيد قابل للتطبيق على الجميع على قدم المساواة، حيث تتطلب عملية الصناعة الجيدة للقوانين مراعاة مجموعة من المتطلبات لضمان الجودة في التشريعات على أن عدم مراعاة ذلك من شأنه التأثير على البنية العامة للنص القانوني، مما يجعل القاعدة القانونية الغير جيدة صعبة التطبيق تؤدي حتما إلى عدم استقرار الأمن القانوني و القضائي للمخاطبين بها و عدم ضمان الجودة في الأحكام القضائية.

الكلمات المفتاحية : جودة الصياغة ، جودة التشريع،الأمن القانوني .

Resume:

Attention to the quality of legal drafting seeks to reach the application of the state of law, through the enactment of good

legislation applicable to everyone on an equal footing, as the process of good law-making requires observance of a set of requirements to ensure quality in legislation, provided that failure to observe this would affect The general structure of the legal text, which makes the poor legal rule difficult to implement inevitably leads to instability in the legal and judicial security of the addressees and the lack of quality assurance in judicial ruling.

Keywords: Quality of drafting; quality of legislation; legal security.

مقدمة:

يعد التشريع الجيد أداة يتم من خلاله ترسيخ و صياغة قواعد قانونية محددة وواضحة المعالم، و تعتبر مراعاة الجودة خلال صناعة التشريع مدخلا من بين المداخيل الأساسية التي ستمكن المشرع أو صانع القاعدة القانونية من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الضوابط بغية تحقيق مجموعة من الأهداف و حماية مجموعة من المبادئ بما في ذلك مبدأ الأمن القانوني.

هذا و تكمن أهمية الصياغة التشريعية الجيدة الأداة الرئيسة التي تسهم في الوصول إلى الغاية التي يسعى المشرع إلى تحقيقها من خلال صياغة تشريعات في منتهى الوضوح و الدقة و منسجمة مع الدستور و غير متعارضة مع القوانين الأخرى ، بالإضافة إلى ضرورة أن تكون

مفهومة لدى المخاطب بالقانون وسهلة التفسير و التطبيق، و عليه تؤدي بنا إشكالية الصياغة القانونية الجيدة إلى البحث عن دور الصياغة الجيدة في تفعيل الجودة في القاعدة القانونية و تحقيق الأمن القانوني للأفراد؟ و من أجل الاجابة على هذه الإشكالية تم اتباع المنهج الوصفي و التحليلي لبيان هذا الدور الخاص بالجودة الواجب اضفائها على تقغيل جودة القاعدة القانونية بالاعتماد على خطة ثنائية تتضمن الى مبحثين كما سنتطرق اليه.

المبحث الأول : الصياغة القانونية الجيدة

تعد الصياغة القانونية الجيدة من أهم العناصر المكونة للقاعدة القانونية لأنها تخرجها إلى الواقع التطبيقي ، إلا أن جودة القاعدة القانونية تقوم و تعتمد على حسن استخدام الأدوات الملائمة للصياغة وجودتها .

المطلب الأول : تحديد مفهوم جودة الصياغة القانونية

تعد الصياغة القانونية عنصرا هاما من عناصر تكوين الأحكام و القواعد القانونية فهي التي تخرجها إلى حيز الوجود و يتوقف نجاح تلك القاعدة على دقة الصياغة و كذا وضوحها.

الفرع الأول: تعريف الصياغة التشريعية

تعرف الصياغة بأنها أداة لتحويل المادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية إلى قواعد منضبطة محددة وعملية صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها

جوهرها[1] ، ويتم ذلك عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون القاعدة و إعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق[2].

أولا/ المقصود بالصياغة القانونية :

يقصد بالصياغة القانونية وضع الأفكار القانونية الموجودة في ذهن المشرع أو القاضي بقوالب من حروف تلفظ باللسان و تكتب على الورق ، لهذا وجب توفر الدقة و الوضوح في اختيار الألفاظ والتعبيرات الفنية الملائمة لتحقيق الهدف المرجو منها[3]، هذا و تتشكل القاعدة القانونية بشكل عام من عنصرين هما عنصر العلم وعنصر الصياغة ، و يعد عنصر العلم جوهر القانون أي ما يمكن التعبير عنه بالمادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية ،أما الصياغة فهي إخراج مضمون وموضوع عنصر العلم إلى حيز التطبيق الفعلي من الاعتماد على الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء قاعدة قانونية والتعبير عنها و يطلق عليها وسائل صياغة القانون .

ثانيا/ الجانب الفني في صياغة النصوص القانونية[4]:

تعتبر الصياغة التشريعية من المسائل الفنية الضرورية لإنشاء القاعدة القانونية و فق أسس و مبادئ خالية و سليمة من الشوائب و التعقيد و سهلة الفهم بالنسبة لكافة المتعاملين مع

---

[1] ليث كمال نصراوين ، متطلبات الصياغة التشريعية و أثرها على الإصلاح القانوني ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الخامسة ، ماي 2007،ص 385.

[2] قادري أمال ،جودة الأحكام القضائية ، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه ، تخصص قانون ، فرع قانون عام معمق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة سيدي بلعباس 2022/2021 – ص 50-51.

[3] محمد سعيد جعفور ، مدخل للعلوم القانونية ، دار هومة ، طبعة 13، 2005، ص 113.

[4] -ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 388

النص القانوني، إذ أن القانون يجب أن يكون معلوما من الكافة لأنه ينظم علاقة الفرد بالمجتمع بما يفترض سهوا فهمه من الجميع حتى يتحقق له النفاذ.

الفرع الثاني: عناصر الصياغة القانونية

أولا/تحديد المخاطب بمضمون النص القانوني:

يقصد بالفاعل القانوني الشخص الذي يسند إليه المشرع التزاما أو واجبا أو يحظر عليه أمرا أو يخول له حقا أو سلطة اختصاصا[1]، ويعني به الشخص الذي يكتسب حقوقا وترتب عليه التزامات مقابل الامتيازات الممنوحة له في التشريع ،حيث أن الصياغة التشريعية فيما يخص الفاعل القانوني أنها لا تكون بشخص بعينه ، بل القاعدة القانونية تخاطب الشخص بناء على مركزه القانوني محل القاعدة التشريعية ، فيعني تطبق على كافة الناس أو على مجموعة من الناس الذين تتوافر فيهم الشروط المتعلقة بالقاعدة القانونية[2] ،و عند صياغة الفاعل القانوني لا بد من مراعاة مجموعة من والضوابط والتي تتمثل في استخدام صيغة المفرد بدلا من الجمع ، التحديد على وجه يقطع الشك في حال الفاعل المتعدد ، تجنب استخدام الضمائر قدر المستطاع للتعبير عن الفاعل القانوني[3].

ثانيا/ تحديد الفعل القانوني:

الفعل القانوني يجسد ماهية الأعمال و المهام التي يجب على الفاعل القانوني القيام بها أو الامتناع عنها تحت طائلة مخالفة القانون ، فهو الغاية المتوخاة من القاعدة القانونية ، وقد عرفه الفقيه جورج كود " بأنه ذلك الجزء من الجملة الذي يعبر عن حق أو امتياز أو سلطة

[1] محمود محمد علي صبرة ، أصول الصياغة التشريعية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2004، ص 241.
[2] ليث كمال نصراوين ، مرجع سابق ، ص 396.
[3] ليث كمال نصراوين، مرجع نفسه ، 397.

أو التزام أو مسؤولية تخول أو تفرض على الفاعل القانوني والذي يقال فيه أن شخصا ما يجوز أو لا يجوز ، أو يجب عليه أو لا يجب ، أو يفعل أو لا يفعل ، أو يخضع لفعل ما أو لا يخضع[1].

ثالثا/وصف الحالة :

يسري الفعل القانوني في أغلب الأحوال على حالة معينة ويعتبر تحديد هذه الحالة و إدراجها في الجملة القانونية في صميم عمل الصائغ ، وعادة يتم وصف الحالة حتى تطبق القاعدة على حالة محددة من دون أن تسري على عدة حالات في نفس الوقت[2]، كما أن التحديد الدقيق والوصف الصحيح يمنع اللبس وهو عمل ودور رئيسي من عمل الصائغ وتعد هذه المرحلة أهم مراحل الصياغة التشريعية حيث أن لها ميزة خاصة أنها تختلف من تشريع لأخر[3].

المطلب الثاني: دور الصياغة القانونية الجيدة في تحقيق مبدأ الأمن القانوني

إن الغاية الأولى من تحقيق جودة الصياغة التشريعية هي المساهمة في تحقيق الأمن القانوني، الذي يعتبر من دعائم دولة القانون وشرط جودة القانون التي تضمن الأمن دون مفاجآت.

الفرع الأول: التعريف بمبدأ الأمن القانوني

[1] سامية رايس ، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري ، مجلة النبراس للدراسات القانونية ، المجلد 06، العدد 01 ، أوت 2021 ، ص13 .

[2] سامية رايس ، مرجع سابق ، ص 13.

[3] حيدر سعدون المؤمن ، دراسة بعنوان "مبادئ الصياغة القانونية "، دار الشؤون القانونية ، ص 03

في علاقة الجودة بالتشريع فان الأمر يجب أن يقضي إلى التقيد و الالتزام بمعايير قابلة للتطبيق من أجل تحقيق استقرار و ضمان و انسجام و توافق النصوص التشريعية مع متطلبات المخاطبين بها بعيدا عن العيوب و النقائص[1].

-المقصود بمبدأ الأمن القانوني :

إن فكرة الأمن القانوني و فكر دولة القانون جد متقاربتين و يفسر هذا التقارب بالرابطة القوية الموجودة بين المفهومين الأمن (Sécurité) و القانون Droit[2]، فالأمن القانوني هو عملية و ليست مجرد فكرة تشد في توفير حالة من الاستقرار في العلاقات و المراكز القانونية من خلال إصدار تشريعات متطابقة مع الدستور و موافقة مع مبادئ القانون الدولي، الهدف منها تعزيز الثقة و الطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية على أن يتسم التشريع بالمفاجآت أو التضخم في النصوص[3].

و يعبر عن مفهوم الأمن القانوني من خلال التطرق للمفاهيم المختلفة التي تدور أساسا حول صياغة سليمة للنصوص القانونية تتصف بالدقة و التحديد في الصياغة والمضمون[4]، مما يساعد القاضي في واجب الفصل في الأحكام طبقا للقانون و عدم رجعية النصوص

---

[1]-جودة التشريع و دورها في تحقيق الأمن القانوني، الولاية التشريعية 2016-2021 سلسلة الأوراق البحثية الموجزة العدد 01 /2020 دار أبي رقراق للطباعة و النشر ، الرباط، ص 16

[2]أوراك حورية، ،مبادئ الأمن القانوني في الجزائر و إجراءاته ،رسالة الدكتوراه علوم فرع قانون عام ،جامعة سعيد حمدين الجزائر 1،سنة 2018 ص 24

[3]- الأمن القانوني و القضائي في المادة الجنائية، منشور على الموقع https://www..droitetentreprise.com بتاريخ 14-06-2020

[4]- محمد زلايجي ،اصلاح القضاء دعامة لتحقيق الأمن القانوني و ضمانة لحق النقد ،مجلة المناظرة عدد 16-17 عدد خاص ،بالمؤتمر الوطني 28 المنعقد بالسعيدية وجدة ماي 2014 المغرب ص 333

القانونية و الآثار الملزمة للأطراف و التأويل الضيق في أبعد حدوده للنصوص الجزائية، و احترام آجال الطعون و التقادم و احترام حجية الشيء المقضي فيه[1].

الفرع الثاني: المبادئ القانونية التي يقوم عليها مبدأ الأمن القانوني

حتى يحقق الأمن القانوني القيام بدوره يقتضي ذلك ضرورة تحقيق العديد من المتطلبات القانونية تسهم في تحقيق مبدأ الأمن القضائي [2]، و تحقيق الجودة في الأحكام القضائية[3]أهما:

أولا/ مبدأ عدم رجعية القاعدة القانونية:

و يقصد بهذا أن القاعدة القانونية لا تطبق على وقائع حصلت في الماضي و إنما يقتصر تطبيقها على كل ما يحدث في الحاضر أو من يوم نفادها، كما يعد مبدأ عدم رجعية القاعدة القانونية من أهم مقومات دولة القانون وتحقيقا لمبادئ العدل[4].

ثانيا/احترام الحقوق المكتسبة[5]:

يعني هذا المبدأ أنه لا يجوز لأي سلطة من سلطات الدولة سلب أو انتهاك حقوق استمدها الأفراد من طريق مشروع و بموجب القوانين و القرارات النافذة متى كانت هذه الحقوق تتعلق بممارسة أحد الحريات العامة أو الحقوق الأساسية التي تنص عليها القوانين،

---

[1]– عبد المجيد غميجة، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي"،عرض مقدم في اطار الندوة المنظمة من طرف الوادية الحسنية للقضاة بمناسبة المؤتمر الثالث عشر، للمجموعة الافريقية للاتحاد العالمي للقضاة ، الدار بيضاء ، 28 مارس 2008،ص 6-7

[2] حسام مريم، دور الأمن القانوني في ترقية حقوق الإنسان: المتطلبات و الوسائل ، المجلد الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد11، العدد 04 سنة 2020 ص 394

[3]–أمال قادري، مرجع سابق، ص 100

[4]–بلحمزي فهيمة، الأمن القانوني للحقوق و الحريات، رسالة الدكتوراه في القانون العام ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم سنة 2017/2018، ص 32

[5] عبد المجيد لخذاري، ا و فاطمة بن جدو، الأمن القانوني ، مجلة الشهاب ، المجلد 04 ع 02 جوان 2018، ص 390.

كحق الملكية و حق الجنسية و خاصة حجية الشيء الأحكام المقضي فيها فالصياغة الجامدة للقوانين تحقق الأمن القانوني لما تمتاز به من مرونة و سهولة في التطبيق و تلاف الغموض و الاضطراب في تفسير القاعدة القانونية[1].

ثالثا/مبدأ الثقة المشروعة أو التوقع المشروع:

و تعني هي الأخرى عدم مفاجئة الدولة للأفراد بما تعلنه من قوانين و قرارات و لوائح تنظيمية تخالف التوقع المشروع للأفراد، و هذا ما دعا إليه الاتحاد الأوروبي و كذا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قرارها الصادر بتاريخ 1990/04/24 و التي أدانت بموجبه المحكمة الفرنسية على أساس أنها قامت بوضع قواعد قانونية لمراقبة الاتصالات الهاتفية لكن القواعد القانونية لم تكن واضحة و على مستوى علم المواطنين بها[2].

رابعا/مبدأ تقييد الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية:

مما لا شك فيه أن الحكم بعدم دستورية نص قانوني أو قرار تنظيمي و اعتباره كأن لم يكن و ذلك بعد فترة زمنية على صدوره ينافي مبدأ الأمن القانوني، فالأشخاص الذين شملهم تطبيق هذا النص خلال فترة زمنية يشعرون بعدم الارتياح و عدم الطمأنينة و بالتالي إلحاق الضرر بحقوق اكتسبوها بموجب القانون الملغى أو بمراكز قانونية جازوا عليها بناءه[3]، و نظرا لجسامة الضرر الناتج للحكم بعدم دستورية قانون صدر في فترة ما دفع ببعض

[1]–محمد زلايجي، مرجع سابق ،ص 335.

[2]–. عامر زغير محيسن ، مرجع سابق، ص 3

[3]–د. عامر زغير محيسن، مرجع نفسه، ص 4

المفكرين[1] إلى التأكيد على ضرورة وضع مجموعة من الضوابط، و القيود لتحديد الأثر الرجعي للحكم بعدم دستورية ضمانة لحقوق الأفراد و تكريس مبدأ الأمن القانوني[2].

المبحث الثاني : متطلبات الصياغة القانونية الجيدة لتفعيل جودة القاعدة القانونية

ان أهمية جودة الصياغة القانونية تتجسد في الضوابط و المتطلبات التي يجب مراعاتها من أجل تفعيل قواعد قانونية جيدة ،لما للمشرع من سلطة على ذلك تؤدي الى اصدار تشريع جيد يحقق الأمن القانوني للمخاطبين به.

المطلب الاول: عوامل جودة الصياغة القانونية

يتجسد ذلك في العوامل المتعلقة بالنصوص القانونية و ما للمشرع من سلطة في اصدار تشريع جبد يتحقق من خلاله مبدأ الأمن القاني للأقراد.

الفرع الأول: العوامل المتعلقة بالنصوص القانونية

من أجل تحقيق الجودة التشريعية لابد من وجود مجموعة من العوامل التي من شأنها تسمح للمشرع من صياغة نصوص قانونية جيدة تساهم في تفعيل جودة القاعدة القانونية، مما يفضي الى تحقيق مبدأ الأمن القانوني للمخاطبين به.

أولا/ العلم بصياغة النصوص القانونية :

ان الصياغة القانونية علم يفترض الإلمام به قصد الوصول إلى تحسين النص القانوني ليفي بالغرض الذي أنشئ من أجله ، وهو يقوم على مبادئ منها المنهجية الواجب إتباعها لدراسة المسألة المطروحة و أسبابها وكيفية معالجتها، والمبادئ التي تؤمن الصياغة المثلى للأحكام

[1] د. رفعت عبد السيد، مبدأ الآمن القانوني، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 2011 ص 12 و ما بعدها

[2] قادري أمال ، مرجع سابق ، ص 68-69.

الملزمة من النواحي الشكلية والقانونية واللغوية لضمان انسجامها مع الأحكام النافذة وعدم تعارضها ، وكذا التقيد بالتعبير الأفضل عن القواعد القانونية لضمان وضوحها وفهمها وتأمين فعاليتها لدى تطبيقها[1] .

ثانيا:/الدراسة المسبقة :

تشكل الدراسة دليلا علميا يحدد مدى ملائمة التشريع الجديد لتأمين التوازن بين الأهداف التي تستدعيها المصلحة العامة وبين مختلف الأوضاع القانونية القائمة قبل اعتماده ، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار الأسباب التي ألزمت اعتماد القاعدة المقترحة والنتائج المتوقعة منها وكذلك المتوقعة على كل فئة من المخاطبين بأحكامها والجهات التي تتولى تطبيقها [2].

ثالثا/ تقييم النص والخيارات :

ويقصد بذلك صياغة القاعدة القانونية لضرورة ملحة أو تحديد أسباب عدم ملائمة القاعدة القانونية النافذة لوجود الثغرات لعدم أخذها في الاعتبار كافة الأوضاع أو أنها أصبحت غير ملائمة بسبب تطور الأوضاع التي كانت قائمة أو عدم وضوح النص مما أتاح عدة تأويلات أو أنه أصبح غير فعال لأسباب مختلفة، أما الخيارات فتتعلق باستعراض الحلول كإعادة النظر في كيفية تطبيق القانون من خلال تبسيط الإجراءات أو الاكتفاء بنص تفسيري لنص نافذ لتوضيح مضمونه ، أو إصدار نص جديد يحل محل النص القديم .

رابعا/ تأمين فعالية النص:

[1] مولاي بلقسام ، الصياغة القانونية ودورها في تحقيق فكرة الأمن القانوني ، مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد 08، العدد 01 ،ص 14

[2]- مولاي بلقسام ،مرجع سابق ، ص 14-15.

لضمان سلامة الصياغة القانونية يستوجب إسناد الأمر لأهل الاختصاص في اقتراح وبناء القاعدة القانونية في المراحل التي تندرج فيها هذه العملية ، ولعل وجود هيئات متخصصة في بناء القاعدة القانونية وصياغتها بالطرق العلمية الحديثة لتحويلها إلى قاعدة قانونية عامة وملزمة لأمر بالغ الأهمية ومن الضروري النظر إليه بجدية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وجب مراعاة توافق النص الجديد مع النصوص القانونية النافذة وتحديد أثار القواعد القانونية على الأشخاص المعنيين بأحكامها ، ففعالية النص تعني الأثر المراد من وراء وضع القاعدة القانونية ودرجة تحققها و أثرها في الميدان الاجتماعي، فهي تقيس الفارق الموجود بين القانون ومدى تطبيقه أو قياس الآثار المترتبة عن هذه القواعد[1].

خامسا/ الإتقان ووضوح الصياغة :

ميزة القاعدة القانونية الجيدة يكمن في تعبيرها بوضوح عن أحكامها وجعلها مفهومة بحيث تكون خالية من غموض يعني تكون دقيقة وسليمة وواضحة، وذلك بالابتعاد عن الصياغة المبهمة لتفادي النزاع بسبب غموضها[2] ، لهذا يعم في هذا المجال إلى الأسلوب الذي لا يحتمل التأويلات ويكون له تفسير واحد على وجه الخصوص لدى المعنيين بأحكامها لا سيما الجهات المنفذة لها ، وتتطلب الصياغة السليمة الدقيقة للقاعدة القانونية تجنب استعمال عبارات تخلق التباسا لدى المعنيين بها .

الفرع الثاني : سلطة المشرع في صياغة القاعدة القانونية

[1] دويني مختار ، ضوابط جودة القاعدة القانونية ، رسالة دكتوراه علوم ، تخصص علوم قانونية فرع القانون العام، جامعة سيدي بلعباس 2014.2015 ، ص 276.

[2] دويني مختار ، مرجع نفسه ، ص 277.

إن جودة و سلامة العملية التشريعية من حيث الضبط و الصياغة تكون من مهمة المشرع على أن يكون له قدرا كبيرا من العلم و المعرفة في علم القانون و أصوله، فتجنبه ارتكاب الأخطاء في صياغة النصوص التشريعية و الوقوع في اختلالات التي تؤثر على جودة النص و تقلل من فاعليته، و عليه يشترط في أسلوب النص القانوني:

أولا/ ضبط محتوى النص من حيث الدقة والوضوح:

يدرك الكثيرون وخاصة المشتغلون بالقانون مدى أهمية الدقة والوضوح في صياغة النص التشريعي على أن يتسم بالوضوح والقابلية للفهم من المخاطبين بأحكامه ولا يثير المشاكل عند التطبيق، فعلى الصائغ أن يتجنب استخدام الكلمات الغامضة أو المثيرة للالتباس حتى لا يؤدي إلى توسيع السلطة التقديرية لصاحب السلطة فيتخذ قرارات تعسفية استنادا إلى تفسيره وتأويله للنص الغامض[1]، لذلك لإعداد الصياغة الجيدة لتشريع جيد يجب أن يكون الصائغ ملما بكافة أبعاد هذا الموضوع وأن يستعين ليس فقط بالخبراء والمتخصصين بل للمخاطبين بأحكامه وبكل أصحاب العلاقة، تجنباً لإصدار قانون ناقص غير متكامل مما يضطر المشرع إلى تعديله بالإضافة أو بالحذف أو بالتغيير كلما ظهر له جانب من الجوانب التي لم يشملها التشريع، أو بدا له أن النص يخالف الواقع[2].

ثانيا/ تعزيز القدرة التنافسية للتشريع[3]:

إن التشريع الجيد هو الذي يتمتع بقدرة تنافسية في مواجهة العالم المعاصر ومن ثم يجب أن يسبق إعداد التشريع إجراء دراسات مقارنة مع القوانين المحيطة بها للتعرف على التطور

[1] عيسى خليل خير الله ، روح القوانين ، منشور على الموقع http://www.al-ilmiyah.com ص 35

[2] -ليث كمال نصراوين، مرجع سابق، ص 415

[3] - منهجية صياغة النصوص القانونية، منشور على الموقع: https://www..univ-ghardaia.dz

التشريعي الحادث في العالم، على أن ينبغي أن يكون التشريع متوافقا مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة حتى يكون هناك انسجام تشريعي نحو هذه الاتفاقيات.

ثالثا/النظر إلى دستورية المشروع وتنقيته من شبهة عدم الدستورية[1]:

على المشرع أو المؤكل إليه صياغة النص التشريعي أن يتوخى الحذر عند صياغته للنصوص التشريعية، وأن يتحرى مواضع التماس مع الدستور ويزيل ما يصيبها من عوارض دستورية و إلا تعرض نصه للإلغاء والبطلان من قبل الجهة الرقابية على دستورية القوانين.

رابعا/النظر إلى تشابه مشروع القانون مع القوانين الأخرى السارية:

يجب على من يعهد إليه عملية إعداد التشريع إمعان النظر في مجمل القواعد القانونية السارية بالدولة والتعمق في دراسة التعارض الذي من الممكن أن يحدث بين التشريع الذي بصدد إعداده، وبين التشريع الساري لإزالة هذا التناقض ولتفادي الازدواجية والتكرار إذا ما كان هناك تشريع ساري يعالج المسألة المطلوب صياغة القاعدة القانونية لها[2].

المطلب الثاني: علاقة جودة التشريع بتحقيق مبدأ الأمن القانوني

تعتبر جودة التشريع مسألة مألوفة سواء بالنسبة للفقه أو الممارسين حيث تقتضي أهمية وضوح صياغة القاعدة القانونية، و سهولة فهمها و إمكانية الولوج إليها من مرتكزات الأمن القانوني كغاية ذات قيمة دستورية.

الفرع الأول: ضبط الصياغة القانونية و تحقيق الأمن القانوني

أولا/ الأمن القانوني كأداة لتحقيق جودة النص التشريعي:

[1]-تحسين الصياغة القانونية والأساليب الفنية للصياغة ، ، منشور على الموقع https://www.oecd.org ، ص 17 و أنظر: ليث كمال نصراوين، مرجع نفسه ص 403

[2]-نظرة عامة حول صياغة التشريعات متوفر على الموقعhttps://www.Falghad.com

تخضع الصياغة القانونية إلى مجموعة من القواعد التي تتجسد في الدقة و الوضوح في صياغة و ضبط معاني المصطلحات و احترام المبادئ العامة للنظام القانوني ، إضافة إلى مجموعة من المعايير التي من شأنها ضمان تشريع سليم يضمن تحقيق الجودة، بما في ذلك مراعاة المبادئ الدستورية و ضمان احترام و تفعيل مضامينها و تعزيز و حماية الحقوق و الحريات و كذا مراعاة الضوابط المتعلقة بالإحالة إلى المقتضيات التنظيمية[1] .

ثانيا/ الأمن القانوني كانعكاس لتشريع جيد:

تكمن فعالية الأمن القانوني في حماية الأفراد من الآثار السلبية للتشريع و كذا التعديل المتكرر الذي ينتج انعدام الاستقرار في المراكز القانونية، هذا و تفضي جودة التشريع إلى تحقيق الأمن القانوني باعتباره مدخلا جوهريا يؤدي لضمان الأمن الاجتماعي و الاقتصادي الشيء الذي يجعل دسترة هذا الأخير أمرا ملحا، فالتشريع الذي يبنى على معايير و قواعد محكمة في صياغته هو الذي يؤسس لمنظومة قانونية فائقة في جودتها وضامنة لفعالية المنتوج التشريعي، و لعلى هذا الارتباط الوثيق بين التشريع و الصياغة الجيدة هو الذي يولد الأمن القانوني باعتباره النتيجة المنطقية للتشريع الجيد[2]، و بالتالي فان العناصر المكونة للأمن القانوني هي نتاج جودة التشريع و تفعيل جودة القاعدة القانونية.

الفرع الثاني: مداخل تعزيز جودة التشريع و تكريس الأمن القانوني[3]

تظهر طبيعة التقاطع و علاقات التأثير المتبادلة ما بين عملية صياغة القوانين و توخي تحقيق جودة القاعدة القانونية كهدف أساسي و ما يربطها بمبدأ الأمن القانوني كتحصيل و

[1] جودة التشريع، مرجع سابق، ص 22

[2] -chernneva boyka lvaylova,op cit ,p : 27

[3] -جودة التشريع، مرجع نفسه، ص 27-28

نتاج لهذه القاعدة، مع أخذ الحيطة و الحذر و لفت الانتباه بأن كل انحراف للقاعدة القانونية خلال مرحلة صياغتها، و بأن كل تجاهل للقواعد الذهبية للصياغة و الأدوات التي تسمح بإنتاج تشريعات ذات جودة عالية من شأنه أن يمس بشكل مباشر بمبدأ الأمن القانوني، هذا و تتجسد المداخل التي يجب أخذها و مراعاتها من طرف جميع المتدخلين في عملية التشريع من أجل تحقيق و تعزيز الجودة على مستوى الصناعة التشريعية من جهة، و تكريس فعالية التشريعات و تحقيقها للأمن القانوني كغاية فضلى لدولة القانون من جهة و تفعيل الجودة في القاعدة القانونية أهمها: ضرورة مطابقة التشريعات لمقتضيات الدستور،احترام الحقوق المكتسبة، احترام مبدأ المساواة بين جميع المخاطبين بأحكام القواعد القانونية ،عدم رجعية القوانين كمبدأ دستوري ماعدا الاستثناءات التي يتم التنصيص عليها بنص صريح شرط وضوح و دقة القواعد القانونية و ذلك من خلال استعمال مصطلحات و عبارات قطعية الدلالة، و كذا مراعاة قواعد و كرجعيات الصياغة التشريعية باعتبارها الأدوات المرجعية لتحقيق الجودة .

خاتمة :

يمكن القول من خلال ما سبق أنه من أجل تحقيق الجودة التشريعية لابد من وجود مجموعة من المتطلبات التي من شأنها السماح للمشرع تقديم صياغة قانونية جيدة تفضي حتما تفعيل الجودة في بناء القاعدة القانونية و تحقيق الأمن القانوني كمبدأ يحققه و يكرسه القانون و من خلال ذلك توصلنا في هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

1-أن سلامة العملية التشريعية من حيث الضبط و الصياغة و الوضوح هي من مهمة المشرع على أن يكون له قدرا كبيرا من العلم و المعرفة في علم القانون و أصوله.

2- أن تحقيق جودة القاعدة القانونية يكمن في أن تكون خالية من غموض و تكون دقيقة وسليمة وواضحة وتفادي الصياغة المبهمة المؤدية لنزاع بسبب غموضها.

3-أنه باستقرار المنظومة القانونية يكفل الأمن القانوني من شأنه أن يبعث الاطمئنان لجميع المخاطبين بأحكام القاعدة القانونية ، و يحقق الثبات و الحودة في القواعد القانونية.

و من خلال هذه النتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات أهمها:

1- إسناد الصياغة التشريعية لأهل الاختصاص في بناء القاعدة القانونية لتحقيق الجودة المرجوة.

2-على الصائغ أن يتجنب استخدام الكلمات الغامضة و المثيرة للالتباس حتى لا يؤدي إلى توسيع السلطة التقديرية لصاحب السلطة فيتخذ قرارات تعسفية استنادا إلى تفسيره وتأويله للنص الغامض.

3-تفادي التضخم التشريعي لما له من مساوئ على المنظومة التشريعية بحيث لابد من وجود نصوص تشريعية محكمة تجمع كل المقتضيات القانونية ذات الصلة لموضوع معين.

قائمة المراجع والمصادر:

01-الكتب:

-حيدر سعدون المؤمن ، دراسة بعنوان "مبادئ الصياغة القانونية "، دار الشؤون القانونية

-رفعت عبد السيد، مبدأ الآمن القانوني، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 2011 .

-محمد سعيد جعفور ، مدخل للعلوم القانونية ، طبعة 13،دار هومة ،سنة 2005.

-محمود محمد علي صبرة،أصول الصياغة التشريعية، دار الكتب القانونية، مصر، 2004.

02-المذكرات و الرسائل الجامعية :

-أوراك حورية، ،مبادئ الأمن القانوني في الجزائر و إجراءاته ،رسالة الدكتوراه علوم فرع قانون عام ،جامعة سعيد حمدين الجزائر 1،سنة 2018

-بلحمزي فهيمة، الأمن القانوني للحقوق و الحريات، رسالة الدكتوراه في القانون العام ،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم سنة 2017/2018.

– دويني مختار ، ضوابط جودة القاعدة القانونية ، رسالة دكتوراه علوم ، تخصص علوم قانونية فرع القانون العام، جامعة سيدي بلعباس 2014.2015

-قادري أمال ،جودة الأحكام القضائية – دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه ، تخصص قانون ، فرع قانون عام معمق ، جامعة سيدي بلعباس، سنة 2022/2021 .

03-المقالات في المجلات:

-حسام مريم، دور الأمن القانوني في ترقية حقوق الإنسان، المتطلبات و الوسائل ، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد11، العدد 04 سنة 2020.

-جودة التشريع و دورها في تحقيق الأمن القانوني، الولاية التشريعية 2016-2021 سلسلة الأوراق البحثية الموجزة، دار أبي رقراق للطباعة و النشر ، الرباط،العدد 01 /2020

-سامية رايس، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري ، مجلة النبراس للدراسات القانونية ، المجلد 06، العدد 01 ، أوت 2021

-علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد ، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية ، بيروت 3-6 فبراير 2003.

-عبد المجيد لخذاري، و فاطمة بن جدو، الأمن القانوني ، مجلة الشهاب ، المجلد 04 ، العدد ،02 جوان 2018.

-عامر زغير محيسن ، الموازنة بين فكرة الآمن القانوني و مبدأ رجعية حكم بعدم الدستورية ، مقال العدد الثامن عشر ، سنة 2010.

-ليث كمال نصراوين ، متطلبات الصياغة التشريعية و أثرها على الإصلاح القانوني ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الخامسة ، ماي 2007.

- مولاي بلقسام ، الصياغة القانونية ودورها في تحقيق فكرة الأمن القانوني ، مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد 08، العدد 01 .

04-المقالات في الملتقيات والندوات:

-عبد المجيد غميجة ، مبدأ الأمن القانوني وضرورة الأمن القضائي"،عرض مقدم في اطار الندوة المنظمة من طرف الوداية الحسنية للقضاة بمناسبة المؤتمر الثالث عشر، للمجموعة الافريقية للاتحاد العالمي للقضاة ، الدار بيضاء ، 28 مارس 2008.

-محمد زلايجي ،اصلاح القضاء دعامة لتحقيق الأمن القانوني و ضمانة لحق النقد ،مجلة المناظرة عدد 16-17 ،بالمؤتمر الوطني 28 المنعقد بالسعيدية ، المغرب . ماي 2014.

د خاص ، بالمؤتمر الوطني 28 المنعقد بالسعيدية وجدة، المغرب . ماي 2014،

05-المقالات على مواقع الانترنت:

عيسى خليل خير الله ، روح القوانين http://www.al-ilmiyah.com

-محمد محروك ، إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي ، بحث منشور على الموقع www.maroclaw.com

- منهجية صياغة النصوص القانونية، منشور على الموقع: https://www..univ-ghardaia.dz

-تحسين الصياغة القانونية والأساليب الفنية للصياغة ،و الأساليب الفنية للصياغة، منشور على الموقع https://www.oecd.org

-نظرة عامة حول صياغة التشريعات متوفر على الموقع https://www.Falghad.com

- الأمن القانوني و القضائي في المادة الجنائية ، منشور على الموقع https://www..droitetentreprise.com بتاريخ 14-06-2020

06-المراجع بالفرنسية:

-chernneva boyka lvaylova,op cit ,